مجموعة صور تظهر «بوعزيزي الإسرائيلي» لحظة احراق نفسه ومن ثم اطفائه ونقله إلى المستشفى في حال حرجة

«بو عزيزي إسرائيلي» يحرق نفسه احتجاجا على الأوضاع المعيشية

| القدس - «الراي» |

أقدم إسرائيلي، من سكان مدينة حيفا، على إضرام النار بنفسه خلال مشاركته في تظاهرة احتجاج اجتماعية في تل أبيب، ليل اول من امس، وتم نقله إلى مستشفى ووصفت حالته بـ«الخطرة»، تقليدا للشاب التونسي محمد البوعزيزي الذي اطلق ثورة شعبية في تونس امتدت إلى كثير من دول ما يعرف بـ«الربيع العربي».

وذكرت إذاعة الجيش، امس، أن موشيه سيلمان يعاني من حروق في أكثر من 90 في المئة من جسده جراء إحراق نفسه ونقلت عن الأطباء في مستشفى «شيبا» قرب تل أبيب إنهم يصارعون لإنقاذ حياته.

وكان سيلمان سكب مادة البنزين على جسده وأضرم النار بنفسه في نهاية تظاهرة تم تنظيمها لمناسبة الذكرى السنوية الأولى للاحتجاجات الاجتماعية التي اجتاحت المدن الإسرائيلية في صيف العام الماضي.

وأحرق سيلمان (58 عاما) نفسه أمام المتظاهرين وتحول خلال ثوان إلى كتلة لهب كبيرة، فيما سارع العديد من المتظاهرين إلى محاولة إخماد النار.

وقبل أن يضرم النار بنفسه، قال سيلمان إنه «ليس لدي مال للدواء ولتسديد إيجار البيت وليس لدي مال أبدا يسمح لي ببدء الشهر بعدما دفعت ملايين للضرائب وخدمت في الجيش وحتى سن 46 عاما خدمت في قوات الاحتياط».

وكتب سيلمان على ورقة أن «دولة إسرائيل سرقتني ونهبتني وتركتني فاقدا لكل شيء وأنا أتهم الدولة واتهم بيبي (أي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو) و(وزير المالية يوفال) شتاينيتس مسؤولية إذلال المواطنين المستضعفين والأخذ من الفقراء وإعطاء الأغنياء وموظفي الدولة».

وافاد مراسل «فرانس برس» ان المتظاهرين رددوا خلال المسيرة الهتاف الرئيسي للتحركات الاحتجاجية التي عمت اسرائيل في 2011 وهو «الشعب يريد العدالة الاجتماعية»، وهو شعار مستلهم من هتاف تظاهرات «الربيع العربي».

نتنياهو يندد بـ «الإرهاب» الإيراني» إثر إحباط عملية ضد تل أبيب في قبرص

هولاند: إسرائيل جاهزة لضرب طهران عسكريا

| القدس - من زكي ابو الحلاوة ومحمد أبو خضير |

حذر الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند من أن «الخيارات العسكرية لدى إسرائيل ضد إيران اصبحت جاهزة والتي يمكن أن تؤدي لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بل والعالم أجمع».

واكد لصحيفة «معاريف» تأييده «لمواصلة الطريقة المزدوجة في تشديد العقوبات على إيران مقابل تنازلها عن برنامجها النووي وتخصيب اليورانيوم».

وأشارت الصحيفة إلى أن «الحكومة الفرنسية الجديدة تواصل قيادة التيار المتشدد داخل الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالملف الإيراني، وحسب القيادة الفرنسية فإن الحكومة أعربت عن مللها إزاء التهرب الإيراني خلال الجولات التفاوضية التي تجريها مع المجموعة الدولية».

ونقلت عن مسؤول فرنسي رفيع المستوى وله صلة مباشرة بالملف الإيراني: «في حال قامت إسرائيل بضرب المنشآت النووية الإيرانية، فإن إيران لن تستطيع أن ترد بصورة مؤلمة»، مشيرا إلى أن «الإيرانيين سيتلقون ضربة قاسية في أي مواجهة مع إسرائيل».

الى ذلك، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ليل اول من امس، المجتمع الدولي الى «الوقوف ضد إيران»، متهما إياها بالتخطيط لارتكاب عمليات ضد أهداف إسرائيلية في قبرص.

وذكرت صحيفة «معاريف» أن مكتب نتنياهو عمم بيانا على وسائل الإعلام اوضح فيه إن «الإرهاب الإيراني لا حدود له، إيران أرسلت عملاءها لاغتيال السفير السعودي على أراضي الولايات المتحدة وللقيام باعتداءات إرهابية في كل من أذربيجان وبانكوك وتبليسي ونيودلهي وأفريقيا، الآن تم الكشف عن مخططها لارتكاب عملية إرهابية ضد أهداف إسرائيلية في قبرص أيضا، ويجب على المجتمع الدولي مكافحة إيران كونها أكبر مصدّر للإرهاب في العالم». وكانت وزارة الداخلية القبرصية كشفت إلقائها القبض على مواطن لبناني يحمل جنسية ثانية، قبل نحو أسبوع، بتهمة التخطيط لهجمات «إرهابية» ضد أهداف إسرائيلية منها طائرة ركاب وحافلة سياحية.

> ○ فياض: السعودية تقدم 100 مليون دولار للسلطة الفلسطينية

في المقابل، تدرس وزارة الخارجية الإسرائيلية ومنسق الاحتلال في الضفة الغربية إمكانية معاقبة العاملين في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض المحتلة «أوتشا» ووقف عملهم في الضفة الغربية، بحجة ارتكابهم مخالفات قانونية في المنطقة «ج» والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.

وذكرت صحيفة «هآرتس» أن «العلاقات بين حكومة إسرائيل والمنظمة الدولية تأزمت في السنوات الأخيرة نتيجة وقوف المنظمة إلى جانب سكان المنطقة ج وتنفيذهم لمشاريع كثيرة من دون موافقة الاحتلال».

من ناحيته، أعلن كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، امس، أن القيادة الفلسطينية ستطلب من لجنة متابعة مبادرة السلام العربية تحديد موعد للتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

واكد للإذاعة الفلسطينية إن «اجتماع لجنة المبادرة العربية المقرر في 22 يوليو الجاري، سيأتي بطلب من رئيس السلطة محمود عباس ومشاركته».

من جهته، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، امس، أن السعودية ستقدم منحة مالية عاجلة بقيمة 100 مليون دولار لخزينة السلطة الفلسطينية.

وذكر بيان صادر عن مكتب فياض أنه «تلقى اتصالا من وزير المال السعودي إبراهيم العساف يؤكد فيه أنه صدرت تعليمات من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتحويل مبلغ 100 مليون دولار على وجه السرعة للسلطة الوطنية لمساعدتها في حل الأزمة المالية».

من جانب ثان، اعلن محامي سهى عرفات، ارملة رئيس السلطة الراحل ياسر عرفات، انها تريد رفع شكوى تسميم لدى القضاء الفرنسي، بعد اكتشاف كمية غير طبيعية من البولونيوم على اغراض شخصية للزعيم الفلسطيني الراحل.

واكد المحامي مارك بونان لصحيفة «لو ماتان ديمانش» ان «السيدة عرفات قررت رفع دعوى جنائية، وهذا ما سيحصل في غضون شهر». واضاف المحامي المتحدر من جنيف، ان «هذه الشكوى سترفع في باريس حيث توفي الزعيم الفلسطيني في 2004». واوضح بونان ان «الشكوى سترفع على مجهول بتهمة التسميم».

ميدانيا، اعتقل الجيش الإسرائيلي، 10 فلسطينيين بينهم برلماني من حركة «حماس» يدعى أحمد عبد العزيز مبارك خلال حملة دهم فجر امس، في الضفة الغربية.

الإمارات تعلن اعتقال مجموعة كانت تخطط «للمس بأمن الدولة»

أبوظبي - وكالات - أعلنت دولة الامارات العربية المتحدة، أمس انها قبضت على مجموعة اشخاص كانوا يخططون «للمس بأمن الدولة» من دون كشف انتمائهم السياسي.

وذكرت وكالة الأنباء الاماراتية «تباشر النيابة العامة حاليا اجراءات التحقيق مع جماعة أسست وادارت تنظيما يهدف الى ارتكاب جرائم تمس امن الدولة ومناهضة الدستور والمبادئ الاساسية التي يقوم عليها الحكم في الدولة فضلا عن ارتباطها وتبعيتها لتنظيمات واجندات خارجية».

وتابعت الوكالة ان «النائب العام سعادة سالم سعيد كبيش قال في تصريح له ان النيابة العامة امرت بإلقاء القبض عليهم والتحقيق معهم وأصدرت قراراتها بحبسهم احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية».

واضافت الوكالة ان «النائب العام أضاف ان التحقيقات مستمرة لكشف ابعاد المؤامرة التي يستهدفها هذا التنظيم واعضاؤه».

مصر تجمد سفيرها في قطر وتوقف راتبه وتمنع التعامل معه

| القاهرة - من حمادة الكحلي |

أصدر وزير الخارجية المصري محمد عمرو قرارا بتجميد السفير المصري في قطر محمود فوزي أبودنيا، الذي كان قد وجه اتهامات إلى عمرو في وسائل الإعلام قبل أشهر بتعمد التستر على فساد عقب صدور حركة تنقلات للسفراء المصريين ، وتضمنت نقل أبودنيا إلى سفارة مصر في بغداد، وفي الوقت الذي تم فيه اختيار سفير مصري جديد في الدوحة. وقال مصدر ديبلوماسي لـ «الراي»، إن «السفير المصري يلازم منزله في قطر ولا يحضر إلى السفارة ولا يباشر أي أعمال رسمية، وأنه تم قطع راتبه كسفير لدى قطر منذ أول يوليو الجاري».

وأضاف «ان وزير الخارجية أصدر قرارا لكل العاملين في السفارة بعدم التعامل معه أو الاعتداد بتوقيعه على أي محررات رسمية أو مكاتبات ديبلوماسية».

مقال

أمام تهم التستر وإعاقة العدالة... لابد من تحقيقات جنائية فلسطينية مستقلة

| بقلم محمد رشيد |

لأعترف اولا باني مستفز للغاية، من طريقة واسلوب ولغة ومفاهيم السلطة الفلسطينية وبعض كبار المسؤولين فيها، حين يتحدثون عن جريمة اغتيال الزعيم الشهيد ياسر عرفات، حتى تعبيراتهم الجسدية باتت مستفزة للجميع، كلما ظهروا على شاشات التلفزيون، او حين تقرأ ما يقولون في الصحافة، وسأتعرض لبعض من تلك المواقف والمفاهيم.

مع انني كنت قد قررت الابتعاد عن هذا الملف لبعض الوقت، بانتظار نتائج الشكوى القضائية التي قررت السيدة سهى عرفات تقديمها الى العدالة الفرنسية، بحكم ان الزعيم يعتبر بطريقة ما قد قتل على الاراضي الفرنسية، حتى ان كانت الجريمة ارتكبت بداية في رام الله، واعتقد ان منسق الفريق الاستشاري المحامي المعروف سعد جبار قدم درسا بذلك، وحذر الجميع من أي أفعال تضر الشعب الفلسطيني، او تمس بحقوق عائلة الزعيم المغدور.

لابدا اولا، بما كان يجب ولم يحدث، فعلى الرغم من معرفتي الكاملة والعميقة بان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، كان قد فقد أي عواطف تجاه الزعيم الراحل بسنوات قبل رحيله، ولم يذكره بالخير او يحافظ على حرمة موته حتى خلال ايام العزاء الرسمية في مدينة رام الله، فانني لم اتوقع ان ذلك الاحساس قد تغلب على المنطق الى حد الكراهية السوداء، كراهية تمنعه من اتخاذ الخطوات الصحيحة، ليس لشيء، بل «ليحسس» الشعب الفلسطيني بان لديه رئيسا، وبانه مهتم بالموضوع، واعرف جيدا ان بعض زملائه نصحوا بضرورة إلقاء خطاب رسمي موجه للشعب حول الحقائق الجديدة، لكنه رفض ذلك.

على مدى ايام أتحفنا عدد كبير من المسؤولين الفلسطينيين بان اغتيال الرئيس عرفات لا يعد خبرا، لانهم يعرفون منذ زمن طويل بانه اغتيل، واستطيع بكل يسر ان أعدد اكثر من مئة تصريح، ودون انتباه اي منهم بان محاولات التخفيف من القيمة التاريخية الهائلة لوثائقية «الجزيرة»، واعتبارها ليست كشفا، يضعهم مباشرة على مقعد الاتهام، على الاقل بتهمتين، التستر على الجريمة، واعاقة العدالة بصورة متعمدة؟، هل انتم مدركون يا «مصرحاتية» السلطة والمنظمة وفتح لذلك؟

والسؤال الطبيعي هو ما الذي منع السلطات الفلسطينية بكل مستوياتها، ما داموا يعرفون منذ البداية ان الزعيم اغتيل، من تسجيل قضية جنائية، امام القضاء الفلسطيني على الاقل، حتى ان كانت القضية ضد مجهول؟، مع ملاحظة خطورة الموضوع على تصرفات وتصريحات مستشفى «بيرسي» بانهم دمروا كل العينات الطبية التي أخذت من الزعيم، لان أحدا لم يبلغ عن اي ملف جنائي مفتوح في الحالة، فهل يدرك من يصرح بانه بجهل او تعمد وضع القيادة الفلسطينية في مأزق خطير؟

طيب، ليس مهما، ولنعتبر هذا البعض قد صرح منذ سنوات بان الزعيم قد قتل، فما الذي منعهم من الانتقال الى المرحلة التالية، ولماذا لم تعلن اللجنة الطبية المسؤولة عن الملف ان موت الرئيس كان اغتيالا بالسم الا بعد وثائقية «الجزيرة»، وكيف سمح ضمائر الاطباء وقسمهم التستر على واحدة من كبرى جرائم العصر.

فما دام رئيس اللجنة يقول «كنا نعرف»، لكننا لم نكن نعرف نوع السم؟ اذا اكتشفوا الجريمة وجهلوا الوسيلة فما الذي أسكتهم كل هذا الوقت، ام كانوا تحت ضغوط سياسية قوية؟، مع التذكير ان التحقيق الجنائي للجنة الموازية «لجنة الطيراوي» تعتمد بالأساس على التحقيقات الطبية، فهل ابلغ احد رسميا لجنة الطيراوي بان الرئيس قتل بالسم بغض النظر عن نوعه.

هل كان ذلك التكتم والتمنع خوفا من ردود الأفعال الشعبية الفلسطينية، ام خوفا من الرد الاسرائيلي؟، ام ان هناك غير اسرائيل او بالاضافة اليها، وان كان الامر الجلل الذي أعاق الحقيقة هو الخوف، فان اغلب الظن عندي بانه كان خوفا من الداخل، من القيادة نفسها، ولم يعد سرا ان «دود الخل منه وفيه»، فهناك من وضع السم، وهناك من تستر على الجريمة، وهناك من اعاق وضلل العدالة مستخدما سلطاته الكبيرة.

هول المشكلة خطير للغاية، فالسؤال الذي على كل لسان في فلسطين والعالم، من فلسطينيين وغير فلسطينيين، لو لم تنجز «الجزيرة» ما انجزت، هل كانوا سيقولون لنا بان جريمة كبرى وقعت هناك، هل كنا سنسمع لهم صوتا هذا العام، او في العام المقبل، او الذي يليه؟

اطرح تلك الأسئلة للنقاش العام، اما انا فلدي قناعاتي ورأيي الخاص والمعلن في هذا الملف، لكن الواقع الذي كشفته «الجزيرة» وتداعياته صدمت الجميع، مما يعطي وثائقية «الجزيرة» بالاضافة الى قيمتها التاريخية الخطيرة، قيمة سياسية وقانونية، وذلك يزعج القيادة الفلسطينية اكثر من الكشف الطبي.

فان كانت القيادة لا تعرف باغتيال مؤسسها فتلك مصيبة كبرى، اما ان كانت تعلم «وذلك ما هم يقولون» وسكتت كل هذا الوقت فتلك جريمة متعمدة ومقصودة، وخيانة وطنية يعاقب عليها القانون بشدة، فهل سنرى السيد النائب العام يفتح تحقيقا مع من يقولون «كنا نعرف من البداية»؟

لا اعتقد لانه فقد كرامته منذ زمن طويل، ولا اريد القول انه فقد اكثر من ذلك، هل سنسمع شيئا من قيادة «فتح»، ام باعت مؤسسها؟، هل سنسمع تنفيذية المنظمة، بعد ان قتل قائدها التاريخي على هذا النحو القاسي والبشع ؟، لا اعتقد، وارجو الله ان اكون على خطأ، لان ذلك سيعطينا بعض الأمل ان هناك رجالا لن يقبلوا بمرور هذه الجريمة مرور الكرام.

امر اخر مزعج جداً، فقد تابعت عشرة متحدثين على الاقل يشكون من ضيق ذات اليد، ويقولون ان الامكانات الهائلة والمتفوقة للجزيرة تفوق امكانات السلطة، ويقصدون بذلك ماليا طبعا، هذا كلام مضلل ومقرف في ان معا، وافترض ان هذا التحقيق الاستقصائي كلف الجزيرة مليون دولار او اثنين او ثلاثا، وانا لا اعتقد ذلك، فكيف لسلطة تصرف اكثر من مئتي مليون دولار اميركي شهريا، ان تدعي انها لم تكن تملك نفقات وموارد لتنفق على ملف اغتيال الزعيم، فمن يصدق ذلك؟

من اين اذا كل هذه القصور، ومن اين طائرة رئاسية بـ 52 مليون دولار، والرحلات المكوكية والتي تكلف كل واحدة منها مبالغ كبيرة؟ وان كانوا صرفوا مبلغ خمسين الف دولار على هذا الملف، وهو بالمناسبة يساوي الدخل الشهري لشخص واحد مقرب من عباس على حساب الشعب الفلسطيني، اسمه محمد مصطفى، لكان التحقيق انجز منذ سنوات، لكن الامر ليس المال، بل ابعد من ذلك بكثير.

الحقيقة، الموانع كانت قيادية فلسطينية بامتياز، بغض النظر عن الاشتراك في الجريمة من عدمه، ولا احد يستطيع ان يبدد حقيقة ان الموانع كانت فلسطينية، لانهم هم انفسهم اعترفوا بها الى حد التباهي الاعلامي الذي امطرونا به طوال بث التقرير الوثائقي.

ومع هذا لم افقد أملي بعد، بقيادات وطنية فلسطينية من داخل حركة «فتح» وخارجها، من دائرة الزعيم او من خارجها، بان يقفوا للحق مرة اخرى، فهي وقفة عز مع النفس ومع الضمير، قد يتألق اي منهم غدا او بعد غد، لكنه ألق مصطنع وعلى جمجمة الزعيم الراحل ابو عمار.

لم افقد املي في مصطفى البرغوثي وحنان عشراوي وابو علاء وغسان الشكعة واحمد حرب، ياسر عبد ربه وسلام فياض واياد السراج، خالد مشعل واسماعيل هنية ومحمود الزهار، عزام الاحمد وناصر القدوة وصخر بسيسو، وام جهاد وخالدة جرار وفدوى البرغوثي، وبحزن وألم اذكر من احبهم ابو عمار ونسوه، نبيل شعث وصائب عريقات ومحمود العالول وسلطان ابو العينين والطيب عبدالرحيم، وغيرهم وغيرهم وغيرهم، رمزي خوري ويوسف عبدالله وعماد ابو زكي ونائل واشرف وماهر وابو فراس وعمر ابو دقة، وغيرهم، وغيرهم، كم الامر مؤلم، كم الامر قاتل؟!!

بصراحة، وبكل مسؤولية يجب علينا جميعا ان نطالب بفتح تحقيقين جنائيين امام القضاء الفلسطيني بتهمتي التستر على الجريمة واخفاء الأدلة باعاقة العدالة، لانهم ان لم يفعلوا غيرهم سيفعل، ومطلوب من هذه القيادة الفلسطينية والتي تعتبر بمعايير متعددة، ومن فمها شريكة في الجريمة ألا تتلاعب بشيء، وتحاول القفز عن المراحل او الملفات او الحقائق.

والان ينبغي على الجميع انتظار رد القضاء الفرنسي على الشكوى المتوقعة، بالاختصاص او عدم الاختصاص، وليستعد كل منا ليضع ما يعرف بين ايدي المجموعة الاستشارية لعائلة الزعيم، واي شيء غير ذلك سيكون مزيدا من الايغال في الجريمة، لكن علينا ان نتفق بان الزعيم قتل، ومن قتله له شريك، ومن أخفى قتله او تلاعب بالحقائق والوقائع والأدلة ما هو الا شريك كامل، حتى ان كان اسمه محمود عباس.

تتمات

السعدون للشباب:

وخاطب السعدون سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أول من أمس عبر تغريدات «مكثفة» في حسابه على «تويتر» قائلا: «أي عبث سواء كان عن غير طريق مجلس الأمة أو من خلال مسرحية تمرر عن طريق مجلس 2009 الذي أسقطه الشعب الكويتي، لن يكون مسؤولا عنه إلا أنت بصفتك رئيساً لمجلس الوزراء، بالاضافة إلى حكومتك، وكل قول بغير ذلك، أو القول انه لا شأن لك في هذا الموضوع سيكون متعارضاً مع الدستور الذي أقسمت على احترامه ومنافياً لأحكامه».

وأضاف: «ما دام ليس لتحالف قوى الفساد والإفساد والقوى المعادية للنظام الدستوري أي سقف، في فسادهم وإفسادهم وفي الانقضاض على مكتسبات الشعب الكويتي وتبديد أمواله وفي سعيهم لتنفيذ مخططاتهم باغتصاب سيادة الأمة، لتكن مواجهتنا لافشال وإسقاط محاولات هذه القوى بلا سقف ولنصدح بها بإذن الله... وفي السعي لتحقيق الإصلاحات المنشودة».

وعلى «تويتر» ايضا غرد النائب خالد السلطان معتبرا ان «للحركات الشبابية والتكتلات السياسية الحق في ان ترفع سقف مطالب الاصلاح ليأسهم في ظل المعطيات الحالية، وأن الحراك الشعبي مستحق باعتباره (ردة فعل طبيعية لمسار النظام في تغليب مصالح قوى الفساد والمصالح وتسلطهم على مصالح الشعب)».

وتحدثت مصادر نيابية لـ«الراي» عن «اجماع القوى الشبابية في الاجتماع على حزمة الاصلاحات السياسية وتحديداً الدائرة الواحدة وفق القوائم النسبية، واشهار الهيئات السياسية التي احتلت جزءا كبيرا من نقاشات اللقاء».

وأشارت المصادر الى «معارضة بعض الشباب، فكرة تحريم الاحزاب من دون ربطها بحرمة الممارسة البرلمانية مطالبين، من يرى تحريم اشهار الاحزاب السياسية والعمل التنظيمي ان يحرم ممارسة العمل البرلماني على اعتبار ان الفتوى التي ترى بحرمة الاحزاب لا تراها بشكل منعزل عن الممارسة البرلمانية فهي ترى بحرمة الاحزاب والممارسة البرلمانية معاً».

وأشارت المصادر الى ان «الشاب علي السند فند الرأي الشرعي حول قانون اشهار الجماعات السياسية من خلال عرض مجموعة من الفتاوى التي تجيز هذا القانون وكذلك الاشارة الى وجود الاحزاب بشكل عملي ودون اشهار في البلاد، ومنها على سبيل المثال، لا الحصر التجمع الاسلامي السلفي الذي له هيكله التنظيمي وممثلوه في مجلس الامة وغيرها من الاحزاب السياسية».

وفيما اعرب عضو اللجنة التنسيقية في كتلة الغالبية الدكتورعادل الدمخي عن تفاؤله بالنتائج التي ستتحقق على خلفية لقاء الكتلة بالقوى الشبابية، والاستماع لوجهة نظرهم، توقع ان «تحسم الكتلة موقفها من رؤيتها الاصلاحية بشكل كامل وفق آلية التصويت والاعلان عنها خلال ندوة السعدون اليوم».

وقال الدمخي في تصريح لـ «الراي» ان هذا اللقاء يعد نقلة نوعية في آلية العمل السياسي من خلال اشراك القوى الشبابية بالتعاون مع المجاميع والقوى السياسية والنيابية، لتبني مشروعا اصلاحيا موحدا»، مشيراً الى ان «اجواء اللقاء كانت في غاية الايجابية خاصة وان هناك اجماعا في ما بينهم والكتلة على غالبية نقاط الاصلاح السياسي مع التأكيد على الا تكون هذه اللقاءات موقته وان تستمر خلال الايام المقبلة».

وفي هذا السياق، علمت «الراي» ان كل من حركتي «نهج» و«حدم» الى جانب بعض الشباب تقدموا للغالبية بتصورهم ورؤيتهم حول الاصلاح السياسي بشكل مكتوب، فيما اكتفت بقية القوى على طرح رؤاها ومن خلال النقاش نظراً لتشابه الرؤى بين الحضور حول آلية الاصلاح السياسي المنشود».

وقال النائب في مجلس 2012 بدر الداهوم ان اعضاء (الغالبية) أبدوا حرصا على تماسكهم في هذه المرحلة باعتباره دليل قوتهم، من اجل وضع برنامج معين يرضي اطراف ووجهة نظر عامة الشعب الكويتي للنهوض في البلد».

وتابع: «وجهات نظر الشباب كانت مهمة جدا، وكان لديهم دوما حرص على تماسكنا»، موضحا «ان اي شيء يطرح من خلال كتلة الغالبية لو كان فيه تبيان في وجهات النظر يبقى الأمر للتصويت ويتم الاتفاق عليه بغالبية الاصوات في النهاية».

وقال: «هناك نقاط بسيطة... نقطتان او ثلاث هي التي عليها تباين في وجهات النظر، غير هذا الامر يخرج في البرنامج الاصلاحي لكتلة الغالبية في النهاية ومن لديه تحفظ يبديه، لكن اذا كانت الكفة رجحت هذا البرنامج او هذه النقطة يخرج في النهاية بصورة متكاملة».

وتحدث عن «امكانية اتفاق الكتلة على مقاطعة الانتخابات المقبلة في حال عدلت الدوائر أو قلصت اصوات الترشيح... لكن هذا لم يتم نقاشه»، مؤكدا ان «اي تعديل للدوائر أوتغيير آلية التصويت يجب إن يكون من خلال مجلس الامة ولا يجب ان تكون هناك مراسيم ضرورة بذلك».

وقال الداهوم : «ستسمعون اليوم كلاما آخر سيتناوله العم أحمد السعدون..ستسمعون كلاما يرضي الشعب الكويتي وطموحه السياسي»، مضيفا: «نحن منذ 50 عاما لم نتغير وما زلنا نري السلطة تمارس جبروتها وقوتها وضغطها ولا نرى للعمل السياسي والديموقراطي في البلد اي تطور، ولذلك سيكون هناك طرح يرضي الشعب الكويتي كافة».

من جهته، قال النائب في مجلس 2012 محمد الدلال ان من « بين التعديلات الدستورية التي ليس عليها خلاف حكومة ذات غالبية برلمانية تأخذ ثقة البرلمان، الى جانب زيادة أعضاء مجلس الأمة، و زيادة أعضاء الوزارة»، مؤكدا «ان هذه قضايا دستورية رئيسة، وهناك شبه اتفاق بين اعضاء الغالبية عليها».

وأوضح الدلال في ما يتعلق بالإصلاحات السياسية بان «هناك توجها كبيراً من قبل الغالبية الى اقرار الإصلاحات السياسية»، لافتا الى أن «هذه الإصلاحات تعني الأحزاب السياسية و الدائرة الواحدة وقوانين مكافحة الفساد وتطوير القضاء والمحكمة الدستورية وغيرها من هذه القوانين.»

وقال الدلال : «وفقا للمادة 174 و 175 فإن إجراءات تعديل الدستور كثيرة ومنها موافقة سمو الامير، وسموه في ذلك قد يوافق أو لا، لذا فان عملية التغيير ليست مرتبطة بالمجلس المقبل وانما في مجالس مقبلة حتى الوصول الى النظام البرلماني المتكامل».

وتابع : «كان الشباب صريحين الى درجة انتقاد بعض أعضاء الغالبية، في ما يتعلق بتناقض التصريحات او عدم التوافق على بعض الاراء او التركيز على بعض القضايا التي يعتقدون أنها قضايا هامشية»، متوقعا اعلان برنامج الاصلاح السياسي للكتلة نهاية الاسبوع الجاري.

وتحدث الدلال عن «ضرورة التصدي في المجلس المقبل الى قضايا مهمة منها، سرقة الديزل وموضوع التحقيق في الشراكة مع (الداو كيميكال) و خطة التنمية.

وعما دار حول السقف العالي الذي تحدثت عنه أوساط الكتلة قال الدلال: «المقصود بالسقف العالي ليس أننا نريده عاليا يتجاوز كل الأمور، انما هو سقف اصلاحي الهدف منه تعديلات دستورية واصلاحات سياسية جادة وواضحة حتى لو ترفضه اطراف في السلطة، أو بعض أعضاء الغالبية، او بعض المجاميع التي تصرح هنا وهناك».

وأضاف «السقف يجب ان يكون عاليا، والهدف منه الاصلاح، ويجب ان نسّوق فكرتنا الى الشعب الكويتي، بحيث يعرف لماذا نريد التعديلات الدستورية... ولماذا نريد الإصلاحات السياسية والقوانين ليوصلنا ذلك إلى إدارة أفضل على مستوى الدولة في السلطة التنفيذية والاداء البرلماني والقضائي؟».

من جهته، قال احد ممثلي تجمع «نهج» ورئيس المكتب السياسي للحركة السلفية فهيد الهيلم «في ضوء الدعوة الموجهة الى تجمع «نهج» تقدمنا بورقة عمل لكتلة الغالبية تمثل رؤيتنا للإصلاح السياسي المنشود وجددنا خلالها التأكيد على مواجهة الفساد بكافة الوسائل القانونية والدستورية المتاحة».

واشار الى ان «نهج استذكر مواقف النواب الافاضل اعضاء كتلة الغالبية في مجلس 2012 وكذلك الموقف التاريخي للشعب الكويتي الذي أوصلهم للمجلس واسقط حكومة ومجلس 2009».

ودعا الهيلم الناخبين الى «المشاركة في الانتخابات لإعادة كتلة الغالبية بنفس عددها السابق او زيادة عددها في المجلس المقبل خاصة وان الانتخابات المقبلة ستكون مفصلية وفي ضوئها اما ان يعود مجلس الامة للشعب او ان يسقط في نفق مظلم».

من جانبه، قال حمد العليان احد الموقعين على البيان الذي اصدره 27 شابا أخيرا «نحن طالبنا الغالبية خلال اللقاء بتبني ما ورد في بياننا واعلان ذلك من خلال بيانها بشكل واضح لا يحتمل تأويلا حتى نحدد موقفنا».

وكشف العليان لـ «الراي» عن «مطالبة الشباب ايضا بإعلان اسماء من يتحفظ على حزمة الاصلاح السياسي، وأسباب هذا التحفظ خلال البيان»، مشيراً الى أنهم «لم يحددوا حتى هذه اللحظة موقفهم من مقاطعة انشطة كتلة الغالبية او حتى مقاطعة التصويت لهم انتخابياً حتى يتم الاعلان عن بيانها المتوقع غداً (اليوم)».

وفي تحرك مضاد في اتجاه آخر، طالبت النائبة الدكتورة رولا دشتي وزير الصحة الدكتور علي العبيدي بكشف أسماء من اسمتهم «النواب قبيضة العلاج في الخارج» معتبرة هؤلاء النواب تجيّر لهم الملايين بطريقة غير مباشرة لكسب الاصوات الانتخابية من المال العام.

«الداخلية» تستحدث

وزادت المصادر ان «الوكيل المساعد لشؤون الامن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي يعكف حالياً على استحداث مكتب فني يعهد اليه بحث جميع القضايا وابداء الآراء القانونية ومتابعة التقارير والتحريات التي تكتب من قبل ضباط المباحث، من اجل المساعدة في اعطاء الصيغة القانونية المناسبة تفادياً لوقوع اي اخطاء في المحاضر التي تقدم الى المحكمة».

مساعدات بيت الزكاة

وأوضح أنه قدم مساعدات مالية لـ11577 أسرة (57619 فرداً) من غير محددي الجنسية خلال النصف الأول من عام 2012، بتكلفة بلغت ستة ملايين وخمسمئة وثمانية آلاف وتسعمئة وخمسة عشر ديناراً، ما بين مساعدات شهرية ومقطوعة، في حين وزع مواد غذائية وأجهزة كهربائية وملابس على 2257 أسرة (11285 فرداً) وفق آخر إحصائية عن الفترة من أول يناير حتى نهاية يونيو من العام الحالي.

السماح بصيد

وقال مراد لـ «الراي» ان صدور قرار منع صيد اسماك الزبيدي وتسويقه طوال الفترة الـ45 يوما الفائتة جاء من أجل حماية مخزون الاسماك من الاستنزاف والصيد أثناء موسم تكاثرها.

وأشار الى ان « ادارة الثروة السمكية التابعة للهيئة بذلت جهودا كبيرة في الرقابة لضمان التزام سفن الصيد بمضمون هذا القرار وذلك بالتنسيق مع ادارة خفر السواحل في وزارة الداخلية».

وتحدث مراد عن «ضبط المخالفين وتحويلهم الى سلطات التحقيق المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم تنفيذا لقانون حماية الثروة السمكية».

طائرة الوفرة

سيلحقه مزيد من القرارات لايقاف عدد من الطائرات التي تواجه مشكلات فنية متعددة»، لافتاً الى ان «طائرة الوفرة هي التي أطلق عليها طائرة الرعب بعد تعطل أحد محركاتها في الجو أخيرا ما اثار هلعا كبيرا بين من كانوا على متنها».

وأشار الى «ان قرار إيقاف جميع الرحلات إلى مسقط وأبوظبي وجنيف أخذ حيز التنفيذ»، متوقعا اتخاذ قرارات أخرى مشابهة الى حين ايجاد البدائل المناسبة خلال الفترة المقبلة».

مليون و103

العامة المساعد لقطاع الصيانة المهندس فاضل العجمي في تصريح للصحافيين امس إن الوزارة تعمل على تطوير شبكات الطرق بأنواعها كافة، وتهتم كثيراً بالارتقاء بخدماتها للمواطنين والمقيمين بحد سواء، لاسيما في ما يتعلق بتوجيه مستخدميها (الطرق) وعدم تضليلهم في السير.

وأضاف أن «الوزارة ارتأت ضرورة صيانة اللوحات الارشادية في الطرق العامة والطرق الجانبية، فرفعت تقريرا عنها الى اللجنة الفنية لرصد قيمتها والبدء بأعمالها فور الانتهاء منها».

طهران: إعادة

مؤكدا أن «الدول التي تدعم المعارضة السورية بالسلاح والمال ليس في نيتها أي خير ويتكلمون عن الضحايا وعدد القتلى ويدعون لتسليح المعارضة في ثورة شعبية ضد الأسد، لأن سورية ولبنان وغزة هي معادلة المقاومة في المنطقة ويريدون القضاء عليها من قبل الدول الخارجية عن طريق فتنة طائفية داخل سورية وتصدير الفتنة الطائفية لدى البلدان المجاورة».